مقارنة

المجالس البلدية حسب النصوص الدستورية والقانونية (2014-2026)

من السلطة المحلية والتدبير الحر إلى سلطة الوالي والرقابة المسبقة

مقارنة

الخيار الدستوري وصفة السلطة المحلية

1 الخيار الدستوري

دستور 2014 ومجلة الجماعات المحلية 2018	دستور 2022 ومرسوم المجالس البلدية 2026
دستور 2014 باب كامل بعنوان «السلطة المحلية» (الباب السابع)، 12 فصلا (ف131 إلى 142). وكان دستور 1959 يخصص فصلا وحيدا هو الفصل 71 (التقرير، ص30).	دستور 2022 فصل وحيد هو الفصل 133: تمارس المجالس البلدية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم والهياكل التي يمنحها القانون صفة الجماعة المحلية المصالح المحلية والجهوية حسب ما يضبطه القانون. مرسوم المجالس البلدية 2026 ف1: المجلس البلدي جماعة محلية بشخصية قانونية واستقلالية إدارية ومالية «حسب ما يضبطه القانون»، مقره مقر البلدية، يقدم الخدمات ويتصرف في المصالح البلدية «في إطار وحدة الدولة»، ويساهم في التنمية «في انسجام مع السياسات والخيارات الاستراتيجية للدولة».

المصدر
دستور 2014، مجلة الجماعات المحلية 2018 (القانون الأساسي عدد 29)، دستور 2022، مرسوم المجالس البلدية عدد 4 لسنة 2026

مقارنة

الخيار الدستوري وصفة السلطة المحلية

2 صفة السلطة

دستور 2014 ومجلة الجماعات المحلية 2018	دستور 2022 ومرسوم المجالس البلدية 2026
دستور 2014 عنوان الباب السابع «السلطة المحلية» جعل الجماعات المحلية سلطة متميزة عن السلط الثلاث. توزيع عمودي للصلاحيات بين السلطة المركزية والمحلية إضافة إلى التوزيع الأفقي التقليدي (تشريعية، تنفيذية وقضائية). استئثار كل سلطة بصلاحياتها، فلا يمكن للمركز التدخل في ممارسة الصلاحيات الذاتية.	دستور 2022 تم نزع صفة السلطة. مرسوم المجالس البلدية 2026 ف1: «جماعة محلية»، ومهامها تقديم الخدمات والتصرف في المصالح. تدخل الوالي: ف30 إلى 32 (مصادقة واعتراض وإلغاء)، ف46 (حلوله محل الرئيس).

المصدر
دستور 2014، مجلة الجماعات المحلية 2018 (القانون الأساسي عدد 29)، دستور 2022، مرسوم المجالس البلدية عدد 4 لسنة 2026

مقارنة

الاستقلالية ومبدأ التدبير الحر

3 الاستقلالية الإدارية والمالية

دستور 2014 ومجلة الجماعات المحلية 2018

دستور 2014

ف132: الجماعات المحلية تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية.

تختلف عن الاستقلالية الشكلية التاريخية (أمر 1957 وقانون 1975 وقانون 1989) التي اقتصرت على ميزانية «مستقلة»، فيما كانت الاستقلالية الإدارية غائبة تماما.

مجلة الجماعات المحلية 2018

ف2: ذوات عمومية بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية.

ف200: البلدية جماعة محلية بنفس الصفات.

دستور 2022 ومرسوم المجالس البلدية 2026

مرسوم المجالس البلدية 2026

ف1: المجلس (لا البلدية) هو الجماعة المحلية، بالشخصية القانونية والاستقلالية الإدارية والمالية «حسب ما يضبطه القانون».

استقلالية شكلية لا تتجاوز كون للبلديات ميزانية منفصلة محاسباتيا لتيسير التصرف كما هو الحال في ظل قانون 1975

قيود واردة بالمرسوم:

- الميزانية يصادق عليها الوالي أو يقرها (ف30 و75 إلى 79)
- تحويل الاعتمادات بمصادقته (ف85)
- تدابير تسوية العجز بيده عند عدم استجابة المجلس (ف89)
- الحساب المالي يصادق عليه (ف90)

المصدر
دستور 2014، مجلة الجماعات المحلية 2018 (القانون الأساسي عدد 29)، دستور 2022، مرسوم المجالس البلدية عدد 4 لسنة 2026

مقارنة

الاستقلالية ومبدأ التدبير الحر

4 مبدأ التدبير الحر

دستور 2014 ومجلة الجماعات المحلية 2018	دستور 2022 ومرسوم المجالس البلدية 2026
دستور 2014 ف132: تدير الجماعات المحلية المصالح المحلية وفق مبدأ التدبير الحر. حرية التداول بدون وصاية، في الصلاحيات الذاتية وأيضا المشتركة والمنقولة. ركيزتاه: انتخاب هياكل التسيير، والصلاحيات الفعلية والمبدئية للمجالس المنتخبة؛ ويمكن إضافة التشاركية كركيزة ثالثة. مجلة الجماعات المحلية 2018 ف4: تدير كل جماعة محلية المصالح المحلية وفق مبدأ التدبير الحر مع احترام مقتضيات وحدة الدولة. ف5: تسير البلديات مجالس منتخبة. ف13: صلاحيات ذاتية تنفرد بها الجماعة المحلية.	دستور 2022 غياب مبدأ التدبير الحر. مرسوم المجالس البلدية 2026 غياب مبدأ التدبير الحر والعودة للرقابة المسبقة.

المصدر
دستور 2014، مجلة الجماعات المحلية 2018 (القانون الأساسي عدد 29)، دستور 2022، مرسوم المجالس البلدية عدد 4 لسنة 2026

مقارنة

الرقابة على أعمال الجماعات المحلية

5 طبيعة الرقابة

دستور 2014 ومجلة الجماعات المحلية 2018

دستور 2014

ف138: تخضع الجماعات المحلية فيما يتعلق بشرعية أعمالها للرقابة اللاحقة.

مجلة الجماعات المحلية 2018

ف278: للوالي الاعتراض على قرارات البلدية، ويطلب إيقاف التنفيذ عند التأكد.

ف143: القرارات المالية العامة (المعاليم والرسوم) تحال على الوالي وأمين المال الجهوي وله الاعتراض عليها قضائيا.

لا مصادقة مسبقة من الوالي على المداولات.

دستور 2022 ومرسوم المجالس البلدية 2026

مرسوم المجالس البلدية 2026

عودة للرقابة المسبقة

ف29: المداولات والقرارات نافذة بعد انقضاء شهر من إيداعها بمركز الولاية.

ف30: لا تنفذ إلا بعد مصادقة الوالي في 11 موضوعا (أمثلة التهيئة، الميزانية وتنقيحها وختمها وتحويل الاعتمادات، برنامج الاستثمار، الاقتراض، المعاليم، التفويت والمعاوضة في العقارات، المرافق، الملك العام، الهبات والوصايا، اتفاقيات التعاون، الدوائر).

ف31: اعتراض الوالي يوقف التنفيذ.

المصدر
دستور 2014، مجلة الجماعات المحلية 2018 (القانون الأساسي عدد 29)، دستور 2022، مرسوم المجالس البلدية عدد 4 لسنة 2026

مقارنة

الرقابة على أعمال الجماعات المحلية

6 جهة الرقابة

دستور 2014 ومجلة الجماعات المحلية 2018	دستور 2022 ومرسوم المجالس البلدية 2026
مجلة الجماعات المحلية 2018 ف278: دعوى أمام المحكمة الإدارية الابتدائية ورئيسها يأذن بإيقاف التنفيذ عند المساس بحرية. ف279: الإلغاء بقرار المحكمة. ف253: الطعن في الإيقاف والإعفاء أمام المحكمة الإدارية.	مرسوم المجالس البلدية 2026 الوالي: ف31 (الاعتراض) وف32 (الإلغاء وجوبا إن رفض المجلس المراجعة) وف46 (مباشرة صلاحيات الرئيس) وف75 إلى 79 و89 (الميزانية والعجز) وف20 (التصريح بالشغور). وزير الداخلية: ف51 و52 (الإيقاف والإعفاء) وف56 (إيقاف المجلس). لا ينص المرسوم على أي إمكانية للمجلس البلدي للطعن في إلغاء قراراته أو في قرارات الإيقاف أو الإعفاء.

المصدر
دستور 2014، مجلة الجماعات المحلية 2018 (القانون الأساسي عدد 29)، دستور 2022، مرسوم المجالس البلدية عدد 4 لسنة 2026